



مساهمة الموانئ الجافة والطريق العابر للصحراء في إنعاش تجارة المقايضة بين الجزائر ودول الجوار *The contribution of ports and the trans-Saharan road to reviving barter trade between Algeria and neighboring countries*

د. حدادي عبد الغني *

مخبر التكامل الاقتصادي الافريقي، جامعة ادرار،

الجزائر

haddadi.abdelghani@univ-adrar.edu.dz

تاريخ النشر: 2024/06/19

تاريخ القبول: 2024/05/27

تاريخ الإرسال: 2024/04/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور وأهمية الموانئ الجافة ومشروع الطريق العابر للصحراء في إنعاش تجارة المقايضة بين الجزائر ودولتي مالي والنيجر. حيث يعتبران شريانين أساسيين في التبادلات التجارية بين البلدان الستة، بمساهمتهما الكبيرة في زيادة حركية السلع والبضائع خاصة بين دول الجوار لتوفير الحاجيات اللازمة، ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لطرح مختلف المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن للموانئ الجافة والطريق العابر للصحراء أثر إيجابي وفعال في تعزيز تجارة المقايضة وخاصة بين الدول المناطق والدول المتجاورة مع ضرورة الاهتمام بإتمام كافة أجزاء الطريق بما يزيد من التكامل الاقتصادي بين هذه البلدان.

الكلمات المفتاحية: طريق عابر للصحراء، ادرار، مقايضة، مالي، النيجر.

Abstract:

This study aims to understand the role and importance of land ports and the Trans Saharan Highway project in restoring barter trade between Algeria, Mali, and Niger, which are the main arteries of trade between the six countries and have made significant contributions to increasing the flow of goods and commodities. Especially among neighboring countries to provide the necessary needs, the descriptive approach was relied upon to present various concepts related to the variables of the study.

This study found that land ports and the Trans Saharan Highway have a positive and effective impact on promoting barter trade, especially between regional countries and neighboring countries, where attention needs to be paid to completing all parts of the road to strengthen economic integration between these countries.

Key Words: Trans-Saharan Road, Adrar, Barter, Mali, Niger

JEL Classification : R12; L91; Q27

* مرسل المقال: حدادي عبد الغني (haddadi.abdelghani@univ-adrar.edu.dz)



المقدمة:

يساهم تطور التبادل التجاري بين الاقتصاديات العالمية عموماً والافريقية خصوصاً في ازدياد حركية السلع والبضائع والحاويات المستوردة او المعدة للتصدير، خاصة في الموانئ البحرية والتي هي بعيدة عن المدن وهو ما يشكل عبء كبيراً على هذه الدول، الشيء الذي دفع بها الى التفكير في إيجاد حلول دقيقة وواقعية للتخفيف من تكاليف وابعاء تكس السلع والبضائع في الميناء، وذلك باستحداث الموانئ الجافة بالمناطق البرية الحدودية والتي تعتبر وسيلة حيوية في تنمية واستدامة التجارة بين البلدان المتجاورة.

وقصد زيادة التبادلات التجارية بين الاقتصاديات الافريقية خاصة بين الجزائر ودول الساحل تم اقتراح مشروع الطريق العابر للصحراء والذي يعتبر هزة وصل بين الموانئ البحرية والموانئ الجافة عن طريق نقل مختلف البضائع والسلع للدعم اللوجستيكي، إذ أن الطريق بصفة عامة له أهمية بالغة في حركية التجارة كون الطريق عصب الاقتصاد وخاصة إذا كان يربط مجموعة من الدول المتجاورة فهو يساهم في حرية دخول وخروج السلع والبضائع بين دول الجوار اذ يعطي المنطقة إمكانية توفير كافة مستلزمات الحياة من البضائع المتوفرة في البلد وتصدير ما تملك الدولة من فائض عن حاجة سكانها للدولة المجاورة وخاصة بين دولتي مالي والنيجر نظرا لما تتميز به الشعوب ومن عادات مشتركة منذ الزمن الطويل وذلك بسبب التبادلات التجارية بين السكان ومن اجل ذلك سعت الدولة الجزائرية الى تنظيم هذه التبادلات واعطائها الصبغة القانونية لتكون أكثر فائدة لتنمية هذه المناطق الخاصة وتسهيل التواصل الإيجابي بين الشعوب جاءت المقايضة لتكون افضل وسيلة.

فالجزائر والدول المجاورة لها تولي أهمية كبيرة لقطاع البنى التحتية اللازمة لتطوير التبادل التجاري عموماً وتجارة المقايضة خصوصاً، وذلك من خلال تسخير العديد من الإمكانيات المتوفرة وخاصة إنشاء الموانئ الجافة مع تعبيد الطرق بما يجعلها قادرة على اداء الدور المنوط بها في زيادة نسبة التبادل التجاري الذي يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، مما سبق يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية التالية: كيف يساهم الطريق العابر للصحراء والموانئ الجافة في إنعاش تجارة المقايضة من خلال تسهيل حركية السلع والبضائع بين الجزائر ودول الجوار؟

فرضية الدراسة: كإجابة أولوية على الإشكالية قمنا بصياغة الفرضية التالية: للطريق العابر للقرات والموانئ الجافة دور فعال في إنعاش تجارة المقايضة الحدودية بين الجزائر ودول الجوار

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في التطرق للدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه الموانئ الجافة في تطور التبادل التجاري، كقاعدة خلفية لبعث وتنمية التجارة الحدودية بالمقايضة، إضافة إلى معرفة مدى مساهمة في تنمية الاقتصاد المحلي وكذلك معرفة آلياتها وخطواتها وشروطها، كنظام استثنائي في دائرة المبادلات التجارية الخارجية، وكذلك الوقوف على أهمية مشروع الطريق العابر للصحراء في رفع العزلة عن مناطق الظل التي يمر بها، وتعزيز التبادل بين الدول المشاركة فيه، وبالتالي تشجيع المعاملين الاقتصاديين على اكتساب مكانة مهمة في السوق الافريقية، نظرا للتسهيلات والمشاريع التي تبنتها الدولة.



أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة التعرف على الدور الحيوي للموانئ الجافة في الاقتصاد الافريقي والوقوف على تحدياتها، وإبراز أبعاد مشروع الطريق العابر للصحراء المختلفة ومخططة وتأثيره على مناطق عبوره والوقوف على مدى نجاعة تجارة المقايضة للولايات الحدودية الجزائرية مع دول الجوار ومساهمة الطريق العابر للصحراء في ذلك، واقتراح حلول مناسبة من اجل تفعيل ونجاح تجارة المقايضة خاصة مع انشاء موانئ جافة والطريق العابر للصحراء.

I. الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع الدراسة او جزء منه اهمها:

1. دراسة حرم محمد بدوي محمد وعبد العظيم سليمان المنهل: حول دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين دولة إثيوبيا وولاية النيل الأزرق السودانية، والتي هي من الولايات الجنوبية للسودان (2002-2012) (حرم محمد بدوي، 2015) ،

وكان هدف الدراسة هو التعرف علي حجم التبادل التجاري بينهما وتوضيح السلع التي تصدر والسلع التي تستورد بينهما، وقد توصلت الباحثان في دراستهما أن التبادل التجاري لصالح دولة إثيوبيا وليس السودان، والسبب هو طبيعة السلع التي تدخل في التبادل حيث أن صادرات ولاية النيل الأزرق إلي إثيوبيا هي سلع منخفضة السعر ومن أهم توصيات الدراسة هو ضرورة تشجيع وتنويع صادرات الولاية للمنافسة وضرورة الاهتمام بنشاط تجارة الحدود لأنها ذات أهمية كبرى في إنعاش اقتصاديات الدول المعنية، وتوسيع قائمة السلع محل التبادل.

2. دراسة يوسف محمد حول تجارة المقايضة كأداة لتنمية المناطق الحدودية بالجزائر (يوسف، 2018، الصفحات 22-33)، حول نشاط المقايضة كونه أداة لتطوير الولايات الحدودية الجزائرية المعنية بهذا النشاط والتي لها ودور في تنمية التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين هذه المناطق الحدودية ودول الساحل الحدودية مع الجزائر وقد توصلت هذه الدراسة الى ضرورة الاهتمام بتنمية وتطوير هذا النشاط التجاري وهو المقايضة في المناطق الحدودية، للحد من ظاهرة التهريب عبر الحدود وبالتالي استقرار في المناطق الحدودية وكذا أهمية الاهتمام بهذا بنشاط تجارة الحدود لأنه يعتبر ذاو أبعاد استراتيجية للجزائر وايضا لدول المنطقة.

3. دراسة بلال بوجمعة وطروبيا ندير حول المقايضة التجارية كآلية لتفعيل صادرات الدول النامية وكبديل تنموي مستدام لاقتصاداتها مع الإشارة لتجارب دولية، (ندير، 2017) وهدفت الدراسة الى توضيح أهمية نشاط المقايضة كآلية للتبادل التجاري العيني في تنشيط وتنمية المبادلات التجارية دون استنزاف للعملة الصعبة وترقية صادرات السلع الفائضة في سوقها المحلي وبذلك تعتبر المقايضة لهذه الدول آلية لخلق اسواقا لتصريف منتجاتها في ظل المنافسة الدولية الشرسة أحيانا وعدم كفاية السيولة من العملات الصعبة أو في أوقات الازمات أحيانا أخرى، وبالتالي تعتبر فرصة لهذه الدول تسهم في تسوية معاملاتها بدون نقود وهو ما يمكنها في زيادة معدل التجارة الخارجية العادية.

4. دراسة يوسف علي وآخرون حول أهمية تطوير تجارة الحدود كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي الاجتماعي والأمني وتنمية المناطق الحدودية (سامية، 2019)، وهدفت الدراسة الى توضيح أهمية نشاط المقايضة وما يلعبه هذا



القطاع في تنمية المناطق الحدودية بين دول المغرب العربي واستقرارها وتنميتها إلى جانب توضيح دورها في تحقيق التكامل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، إذ تعتبر تجارة الحدود جهازاً أساسياً لتحقيق التكامل المأمول بين الدول لمواجهة مختلف التحديات، وتوصلت الدراسة إلى وجود أهمية عظيمة للتجارة عبر الحدود في تحقيق التكامل الاقتصادي الاجتماعي والأمني ومن ثم تنمية المناطق الحدودية من خلال زيادة التصدير وما ينجر عنه من فوائد للدول المتجاورة.

5. دراسة خلاف فاتح (خلاف، 2022، الصفحات 840-869) حول المستحدث في تجارة المقايضة على ضوء القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 جوان 2022، وتوصلت الدراسة أن تجارة المقايضة الحدودية تكتسي أهمية بالغة على نطاق التجارة الخارجية عموماً والمناطق الحدودية خصوصاً ما دفع الدولة إلى إعطاء هذا النشاط نوع من الاهتمام منذ سنوات كثيرة، وازداد في الوقت الحالي، وخاصة في ظل توجه الحكومة الجزائرية إلى تطوير تجارة المقايضة والتعريف بالمنتجات الجزائرية في الأسواق الأفريقية، وهو ما برز من خلال صدور القرار المحدد لشروط وكيفيات الممارسة الفعلية لهذا النوع من التجارة مع البلدان المجاورة، وكذا تحديد قائمة البضائع الموجهة للتبادل مع دولتي مالي والنيجر، حيث توصلت الورقة البحثية إلى ضرورة ترقية تجارة المقايضة الحدودية، لكن مع إمكاني حصر النقائص والثغرات الموجودة والتي تحول دون الوصول الأهداف المسطرة من ممارسة تجارة المقايضة.

6. دراسة طروبيا ندير (طروبيا، 2022)

والتي تهدف إلى تبيين التجارة الخارجية مع بلدان القارة الأفريقية، وخصوصاً التي تشترك معها في الحدود، وهو ما يعتبر سوقاً مهماً في المستقبل الواعد، وللوصول إلى ذلك لابد من إقامة مشاريع تساهم بقوة في انعاش تجارة الحدود، كالشروع في إنجاز الطريق العابر للصحراء، وهو ما يشكل العمود الفقري لحركة السلع والبضائع بين الجزائر والدول الأفريقية، حيث تم الوقوف على الدور الحيوي الذي يلعبه الطريق العابر للصحراء في تنمية وزيادة حجم التبادل التجاري مع دول الجوار

II. الأدبيات النظرية للدراسة.

1. تعريف الميناء الجاف:

تعددت التسميات للموانئ الجافة من موانئ برية موانئ داخلية، ملاحق خارجية للموانئ، إلا أن المفهوم القانوني بأنها دوائر جمركية تنشأ بعيداً عن المنافذ الجمركية المعتادة والتي تلحق بالموانئ البحرية أو الجوية فهي منشأة مجهزة مكاملة للموانئ البحرية، ومتصلة بها عبر مختلف وسائل النقل، تجمع فيها البضائع لإعادة توزيعها كمحطة تخزين وإرسال إلى المناطق الأخرى وهدفها تخفيف الضغط على الموانئ البحرية، وهي تنشأ على المنافذ البرية القريبة للدول المجاورة لها بنية أساسية متميزة تربطها مع وسائل النقل المختلفة وشبكة اتصالات عالية الكفاءة وهي دوائر جمركية أي يكون مسيطراً عليها جمركياً (آمنة، 2020)



والمشروع الجزائري عرفها حسب المادة 02 من المقرر المنصوص عليه في المادة 67 من قانون الجمارك المؤرخ في 22 مارس سنة 2011 في الجريدة الرسمية العدد 33، والذي يتعلق بالموانئ الجافة: "يمثل الميناء الجاف مستودعا مؤقتا خارج الميناء ويعتبر امتدادا طبيعيا للموانئ البحرية، لا يمكن ربطه الا بميناء واحد." (جوان، 2011)

حيث يمكن إنشاء الميناء الجاف بعد موافقة مسبقة من المدير العام للجمارك: من طرف سلطة الميناء أو وكلاء الشحن

2. تعريف تجارة المقايضة:

المقايضة هو نظام من أقدم الأنشطة التجارية تمارس وعلى مستوى الحدود على وجه الخصوص حيث يتم عبره تبادل السلع والبضائع او الخدمات مباشرة دون استخدام وسيلة التبادل مثل النقود وهي موجودة منذ القدم وظهور حاجة الانسان للتبادل.

تعرف بانها مبادلة سلعة بسلعة اخرى: (شكيب بن بديرة الطيلي، 2014، صفحة 101)

كما تعرف تجارة الحدود على انها: نوع من أنواع التجارة الخارجية يتم فيها تصدي سلع بالمقابل استيراد سلع بنفس القيمة غير انها لا تخضع للإجراءات المصرفية كفتح خطاب الاعتماد لاي من سلع الصادر او الوارد كما يتم التعامل في تجارة الحدود بالعملة الوطنية فقط وتمارس عبر المحطات الجمركية فقط (المنهل، 2015)

تجارة المقايضة هي تجارة المتكافئة: وتسمى كذلك الصفقات المتكافئة أو التجارة المتقابلة وكلها تعني تبادل السلع والخدمات التي يتم دفع ثمنها كليا أو جزئيا مقابل سلع وخدمات اخرى بدلا من المال وللعلم فإن تجارة المقايضة تحمل رمزا خاصا بها ضمن مدونة النشاطات الاقتصادية عند التسجيل في المركز الوطني للسجل التجاري والمتمثل في:

301123: تجارة المقايضة وهو رمز استحدث فقط حيث كان يمارس النشاط إلا بتجارة بالجملة

أما مضمون النشاط: مقايضة كل السلع المحددة في القائمة المذكورة في القرار الوزاري المشترك الصادر في 15 جانفي 2022 والذي يعدل المؤرخ في 02 جويلية 2020 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة نشاط تجارة المقايضة الحدودية والتي هي بين دول معينة فقط هي مالي والنيجر، والذي يحدد القائمة الاسمية للبضائع موضوع التبادل بضائع للتصدير وأخرى للاستيراد والذي بعد التعديل وسع الولايات المعنية إلى عشر ولايات بالقرار المشترك لسنة 2022، كما أن هذا تزامن مع قيام المركز الوطني للسجل التجاري بمنح تسهيلات عديدة عند التسجيل وإنشاء المؤسسة من خلال تخفيف وثائق التسجيل.

3. الإطار القانوني لتجارة المقايضة بالجزائر

اللجنة المسؤولة عن دراسة وتأطير تجارة المقايضة تتكون من الوالي أو ممثل عنه كرئيساً لهذه اللجنة وأربعة أعضاء تنفيذيين بالولاية المعنية وهم مدير التجارة ومدير الضرائب ومدير الفلاحة ورئيس مفتشية أقسام الجمارك تدرس الملفات والتي تكون وفق النصوص المحددة لذلك وهي كما يلي تسلسلاً:

- القرار الوزاري مشترك بين وزير التجارة وترقية الصادرات ووزير المالية المؤرخ في 14 فبراير سنة 1988، المحدد لشروط استيراد البضائع وتصديرها في إطار التجارة الحدودية بالمقايضة مع النيجر وكيفيات ذلك.



- القرار الوزاري المشترك (تجارة ومالية) الصادر في 14 ديسمبر سنة 1994، المحدد لكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع دولتي النيجر ودولة مالي
 - القرار الوزاري مشترك (تجارة ومالية) المحدد للكيفيات الخاصة بممارسة تجارة المقايضة الحدودية بمناسبة دورة 1997 لأسبهار – تمنتراست المؤرخ في 22 نوفمبر سنة 1997، (مشترك، المحدد للكيفيات الخاصة بممارسة تجارة المقايضة الحدودية ، 1997)
 - القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 12 أبريل 1999 المعدل لقرار الصادر سنة 1994 والذي يحدد كيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر والمالي (المشترك، 1999)
 - القرار وزاري مشترك (تجارة ومالية) مؤرخ في 8 مارس سنة 2001، المحدد للكيفيات الخاصة بممارسة تجارة المقايضة الحدودية بين الجزائر ودول الساحل بمناسبة الدورة الأولى لمعرض أميني طاسيلي (ومالية)، (2001)
 - القرار الوزاري مشترك (تجارة ومالية) المحدد لشروط وكيفيات ممارسة نشاط تجارة المقايضة الحدودية وكذا المحدد لقائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهورية مالي وجمهورية النيجر الصادر بتاريخ 2 يوليو سنة 2020،
 - القرار الوزاري مشترك (تجارة ومالية) الصادر في 15 جانفي 2022 والذي يعدل القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 يوليو سنة 2020 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية والذي وسع الولايات المعنية بعد التقسيم الإداري الجديد إلى عشر ولايات وهي أربعة كانت موجودة أدرار وإيليزي وتمنتراست وتندوف كولايات كانت منصوص عليها إضافة إلى تيميمون وبرج باجي مختار وبني عباس وإن صالح إن قزام وجانت كولايات جديدة وهذا تعديلاً في المادتين 2 و 11 للقرار المشترك الصادر في 2 يوليو 2020
- 1.3. قائمة البضائع التي تدخل في تجارة المقايضة بين الجزائر من جهة ودولتي مالي والنيجر من جهة أخرى**
- أ-المنتجات الجزائرية:** ممارسة تجارة المقايضة وفق شروط محددة وقائمة للتجار يحددها الوالي سنوياً لتجار الجملة له وسائل وشروط معينة بأن وتتوفر لديه هياكل التخزين ووسائل النقل خاصة به تتمثل في شاحنات، او مستاجرة تمنح الرخصة التي تمكن من الممارسة القانونية من طرف والي الولاية، كما أن تجارة المقايضة الحدودية مختصة لمنتجات معينة حيث أن المنتجات الجزائرية تتمثل في ماييلي: التمور الجافة ومشتقاتها باستثناء الانواع الاخرى من دقلة نور، الملح الخام والمنزلي، ، منتجات الصناعة الحرفية ، الزيتون، العسل(يصدر ويستورد)، الاواني البلاستيكية، مواد التنظيف والتجميل وأدوات مصنوعة من البلاستيك والالمنيوم وحتى أشياء منزلية من الحديد والفولاذ، البطانيات، الالبسة الجاهزة، الصابون صلب ومسحوق، وزيت الزيتون، والقائمة تعرف تحديث لمرات عديدة بتوسعة السلع وتقليصها (مشترك، 2022)
- ب- منتجات دولتي مالي والنيجر:** اما بالنسبة للمنتجات القادمة إلى الجزائر فيجب ان تحترم قواعد الصحة النباتية، و. احترام قواعد الطب البيطري.



وهذا ما أكدته تطبيق المادة 04 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 15 جانفي 2022 المحدد لشروط وكيفية ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل -مالي و النيجر المعدل والمتمم، والتأكيد على وجوب ان لا تشكل البضائع موضوع تجارة المقايضة خطرا على امن وصحة المستهلك وصحة الحيوانات أما قائمة المنتوجات القادمة من المالي والنيجر فالحصة الكبيرة منها هي من الماشية الحية من فصيلة الابقار والاغنام والجمال والماعز ، إلى جانب بعض السلع التي تطلب محليا بنسب قليلة حيث كون الفواكه الإفريقية كالأناناس والمانجو وغيرها وكذلك بعض مواد التجميل مثل العطور والمراهم الجلدية، إلى جانب الأقمشة والألبسة وبعض المواد المطلوبة محليا الصمغ العربي، الملح الخشن والمنزلي، الحناء، الشاي الأخضر، التوابل، قماش العمائم وقماش تاري، الذرة البيضاء، المانجو، الخضب الاحمر، العسل (يستورد ويصدر)، اغذية الانعام، الالبسة ذات الطابع التاريخي، كما تشمل قائمة المنتوجات القادمة من المالي والنيجر أقمشة بازان، كل منتجات الصناعة التقليدية والحرف، الجلود والجلود، الفول السوداني، عناصر تركيب الخيام، السكر المخروط، السجاد، الاسماك، طحين الاسماك، المكسرات بكل انواعها، طحين الذرة، الالبسة والاقمشة ذات الاستعمال المحلي، وكذا اكواب وابريق الشاي. (مشترك، 2022)

2.3. شروط ممارسة تجارة المقايضة:

حدد المشرع الجزائري بعض الشروط حتى يتمكن المتعاملون من ممارسة نشاط تجارة المقايضة وتكون وفق الاطار المحدد في القانون، (بولاية أدرار، 2023):

- ان يكون مقيما بإحدى الولايات المعنية و ان يكون مسجل بالسجل التجاري.
- دخول البضائع المستوردة الى التراب الوطني من دولتي مالي والنيجر بشهادة تثبت احترام قواعد والتزامات الطب البيطري والصحة النباتية".
- شرط التصدير حالة الاسترداد أولاً وذلك بتوقيع تصريح بوضع البضائع المستوردة موضع استهلاك يكون مطابق للالتزام بتصدير مواد جزائرية بنفس القيمة في اجل ثلاثة أشهر.
- الالتزام بعدم تجاوز مبلغ المنتوجات المشتراة قصد التصدير والمتطابقة مع القائمة المبلغ المصرح به عند الدخول.
- يجب أن تكون عمليات التصدير التي تدخل في إطار نشاط المقايضة مصرح بها لدى الجمارك ويثبت ذلك بنسخة من التصريح الجمركي مع وضع البضائع المستوردة موضع استهلاك بالمناطق المحددة فقط كما يلزم فواتير تثبت ذلك لشراء المنتوجات التي يراد تصديرها.
- إذا سبقت عملية التصدير عملية الاستيراد، يجب على التاجر أن يوقع التزاما يكفل استيراد البضائع موضوع التبادل في اجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر.
- البضائع المستوردة في إطار تجارة المقايضة الحدودية تسوق فقط في الولايات المعنية ولا تسوق خارج الحدود الإقليمية لها فبعد أن كانت أربع لولايات ادرار وإليزي وتمنراست وتندوف، بعد التقسيم الإداري والتعديل أصبحت عشر ولايات وهي ادرار، تيميمون، برج باجي مختار، تمنراست، عين صالح، عين قزام، تندوف، إليزي، جانت، بني عباس
- تحدد الكميات المستوردة في الاستيراد والتصدير، يحددها الوالي المعني، وذلك حسب وضعية السوق المحلية.



- الكيفيات وقائمة البضائع المعنية الموجهة للتظاهرات الاقتصادية السنوية وهي للمعارض أو معرض اقتصادي لخمسة عشر (15) يوما، تحدد عند الحاجة بموجب قرار من وزير المعني بتنظيم القطاع وهو وزير التجارة وليس الوالي الذي يهتم بالمقايضة العادية وليس للمعارض. (الجمارك، 2023)

3.3. خصائص وميزات تجارة المقايضة:

تكتسي تجارة المقايضة أهمية بالغة في المناطق الجنوبية لما تسهم به في تنمية المناطق الحدودية في إطار قانوني يقضي على الطرق غير القانونية كالتهريب ويوفر العديد من الاحتياجات ذات التداخل القبلي بين العائلات المتناسبة والمتقاربة والمتوزعة عبر الحدود ما يؤدي إلى الاستقرار وتنمية الدبلوماسية الشعبية بين دول الجوار، حيث كان للسماح للصادرات الجزائرية بالعبور نحو السوق الأفريقية عبر دولتي مالي والنيجر وبالتالي التعريف بالمنتوج المحلي، وتحسين أداء الصناعات المحلية غير القادرة على المنافسة في السوق الأوروبية، واكتساب أسواق أفريقية لتصريف المنتوجات المحلية التي تزيد مع زيادة حماس المواطنين بالاندماج في النشاط الاقتصادي وكذلك تموين الولايات الحدودية بالسلع والبضائع ذات الطلب المحلي، كل هذا يدعم توحيد الرؤية السياسية بين دول الجوار وبالتالي الاستقرار في المنطقة ومع بعض التحديات كالاستقرار في دول الجوار وكثرة النزاع وانتشار الجريمة العابرة للحدود وغيرها والتي أدت إلى غلق الحدود أو التضيق على حجم التبادل، يبقى غياب البنية التحتية خاصة الطرق أكبر تحدي لهذا النشاط ولذلك فبناء موانئ جافة مدعمة بالطريق العابر للصحراء هو الحل لتنمية هذا النشاط.

II. تجارة المقايضة عبر الطريق العابر للصحراء وموانئ جافة

1. أهمية الطريق العابر للصحراء في إنعاش تجارة المقايضة:

أن مشروع الطريق العابر للصحراء له أهمية كبيرة سواء للجزائر أو إفريقيا حيث سيساهم في استدامة التبادل التجاري بين هذه المناطق الصعبة ليكون عصب التبادل البيني بينهم خاصة أنه مشروع كبير جداً حوالي 9022 كلم، من الجزائر العاصمة إلى لاقوس بشبكة طرق خاصة مع تدعيمه بموانئ جافة تكون كقاعدة للدعم اللوجستيكي لنشاط المقايضة، وهذا ما سيسهم في بعض الإيجابيات نوجزها فيما يلي:

- تحقيق التنمية المستدامة المنشودة والتكامل الاقتصادي بين الدول الحدودية.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول الست المعنية، في إطار تفعيل الوحدة الأفريقية.
- تكثيف التبادلات البينية بين الدول مما يخلق تكتلات اقتصادية واعدة بالقارة.
- يعتبر استراتيجية مشتركة لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.
- فك العزلة عن الدول الأفريقية وخاصة غير الساحلية.

2. تصميم تخطيطي للطريق العابر للصحراء:

الطريق العابر للصحراء ليس طريق واحد بل هو شبكة من الطرق به خط رئيسي من الجزائر العاصمة وبالضبط من ميناء جن جن والربط بالطريق السيار شرق غرب ليمر إلى غرداية والمنبعة وتمنراست إلى مالي والنيجر ونيجيريا، أما

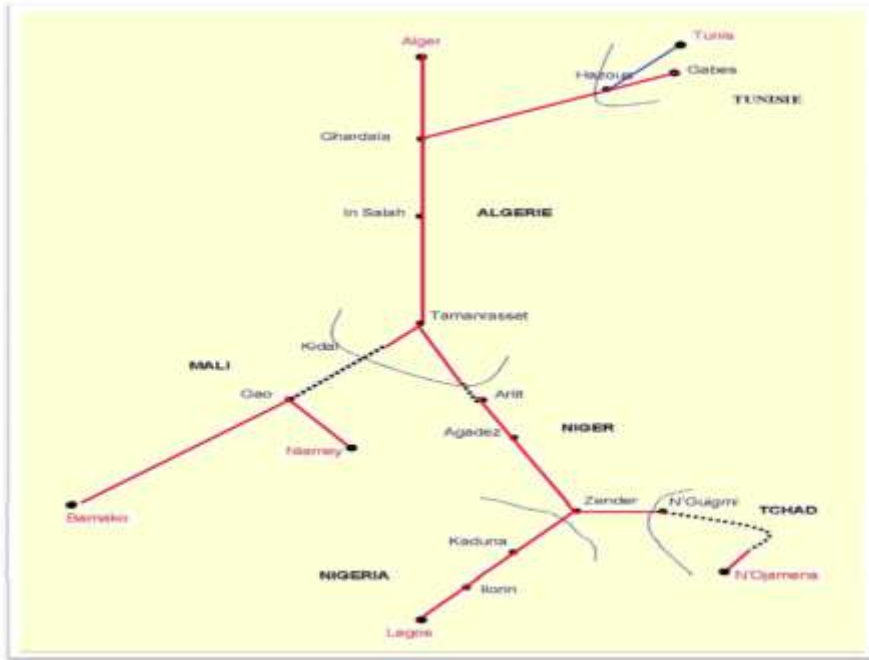


الجزء الثاني في ربط ميناء قابس التونسي بالمحور الرئيسي تقترن وورقلة ثم إلى غرداية ليتقاطع مع الخط الرئيسي من الجزائر العاصمة ، أما الجزء الذي بعده هو الشق المالي والذي يمتد من تلمسان إلى بامكو على مسافة 2461 كلم، والفرع التشادي يمتد على طول 1197 كلم، والجزء الأخير يتم الاشراف على إنجازه الدول المستفيدة من المشروع مع مؤسسات دولية وهي البنك الإفريقي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق أوبك للتنمية الدولية.

ويبقى مشكل تنظيم نشاط المقايضة بسجل تجاري وبوسائل نقل والالتزام بكافة الشروط والقواعد للحد من كل أشكال التهريب والجريمة العابرة للحدود والتمكن من المراقبة للسلع المستوردة والسلع المصدرة لتفادي تبيض الأموال وانتقال الأمراض، ومن جهة أخرى أهمية الحفاظ على العلاقات بين القبائل المتجاورة بين الدولتين في ظل هذه الاضطرابات الأمنية وحتى السياسية في المنطقة يبقى تحدي كبير على سلطات هذه الدول.

ويعتبر هذا الطريق المنشأة البينية الإفريقية المهمة للاندماج والتكامل بين هذه الدول، وعليه فقد رصدت هذه الدول المستفيدة من الطريق أموال ضخمة للإنجاز إلا أن الطابع الصعب للمناطق من جهة ومحدودية الإمكانيات للتنفيذ جعل استكمالها يعرف تأخر، حيث أن فكرة الطريق العابر للصحراء كانت في بدايتها بناء خط للسكة الحديدية بعد أن تحول إلى إنشاء طريق معبدة سنة 1964 تمر عبر العديد من الدول لتكون فرصة لتنمية اقتصادية شاملة.

الشكل رقم 01: تصميم تخطيطي للطريق العابر للصحراء



المصدر: دراسة لتحديد إمكانية التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، تقرير

الأمانة العامة للجنة الربط للطريق العابر للصحراء، المكتب الهندسي المشترك، الجزائر، 2009،



حسب الشكل رقم 01 يعتبر الطريق العابر للصحراء والذي يبلغ طوله 9022 كلم الحل البديل لحركة البضائع والسلع عوض الوسائل الأخرى للنقل كالسكك الحديدية الغائبة إذ يعتبر عنصر حيوي وخاصة بالنسبة للدول غير الساحلية كدولة مالي والنيجر والتي يجب ان تسلك تجارتها الخارجية في مجملها عبر الطرق التي تربطها بالموانئ القريبة.

حيث نلاحظ ان الفرع الجزائري من الطريق العابر للصحراء وهو الذي يعبر الجزائر عبر مدينة غرداية عين صالح وتمنراست ويربط بين دولة تونس بالجزائر ثم بدولتي مالي والنيجر تشاد ونيجيريا مما يجعلها تستفيد من خلال كونها منطقة عبور الشيء الذي يسهل حركية البضائع والسلع واستدامة التبادل التجاري بين هذه الدول، خاصة بالنسبة لنشاط تجارة المقايضة بين الجزائر ودول الساحل الذي يعتبر مشكل نقل البضائع في الطرق الوعرة وما أهم تحدي للمتعاملين الاقتصاديين في هذا الشأن، لذلك سيكون لهذا النشاط قفزة نوعية مع إتمام انجاز هذا الطريق، وسيزيد عدد التجار في القطاع خاصة أنها كانت تقتصر فقط على تجار كبار السن على دراية بالصحراء وخبائها.

3. منطقة التأثير للطريق العابر للصحراء:

الطريق العابر للصحراء يمر على عدد معتبر من الدول الافريقية سوف تستفيد منه خاصة بين الجزائر والدول الافريقية خاصة بعد انشاء مناطق التبادل الحر الإفريقي للوصول إلى العمق الإفريقي لأكثر من 330 مليون مستهلك، كونها بوابة افريقيا بحرياً وهي أقرب إلى اوروبا والشرق الأوسط من موانئ خليج غينيا، لكن نظام المقايضة هو نظام بين الجزائر ودولتين من دول الساحل وهما المالي والنيجر (دراسة لتحديد امكانيات التبادل بين البلدان الاعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، 2009)، فلذلك تأثير الطريق على هذه الدول يوضحه الشكل الموالي:

الجدول رقم 01: مناطق التأثير للطريق العابر للصحراء

الدولة	المناطق المعبورة		المسافة مليون كلم	عدد السكان مليون نسمة
	عدد المناطق	عدد المدن الكبرى		
الجزائر	05	11	2,360	1.7
مالي	06	13	2,461	6.6
النيجر	05	15	1.007	5.3
المجموع	16	39		

المصدر: دراسة لتحديد إمكانية التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، تقرير الأمانة العامة للجنة الربط للطريق العابر للصحراء، المكتب الهندسي المشترك، الجزائر، 2009،

من خلال الجدول نلاحظ أننا ركزنا فقط على الجزائر ودول الساحل مالي والنيجر وهما اللذين تربطهم اتفاقية تجارة المقايضة وليس كل الدول التي يعبرها الطريق العابر للصحراء، ولذلك فمنطقة التأثير للطريق العابر للصحراء بين الجزائر والدول التي تمارس تجارة المقايضة معها وهي مالي والنيجر تتكون مما يلي:

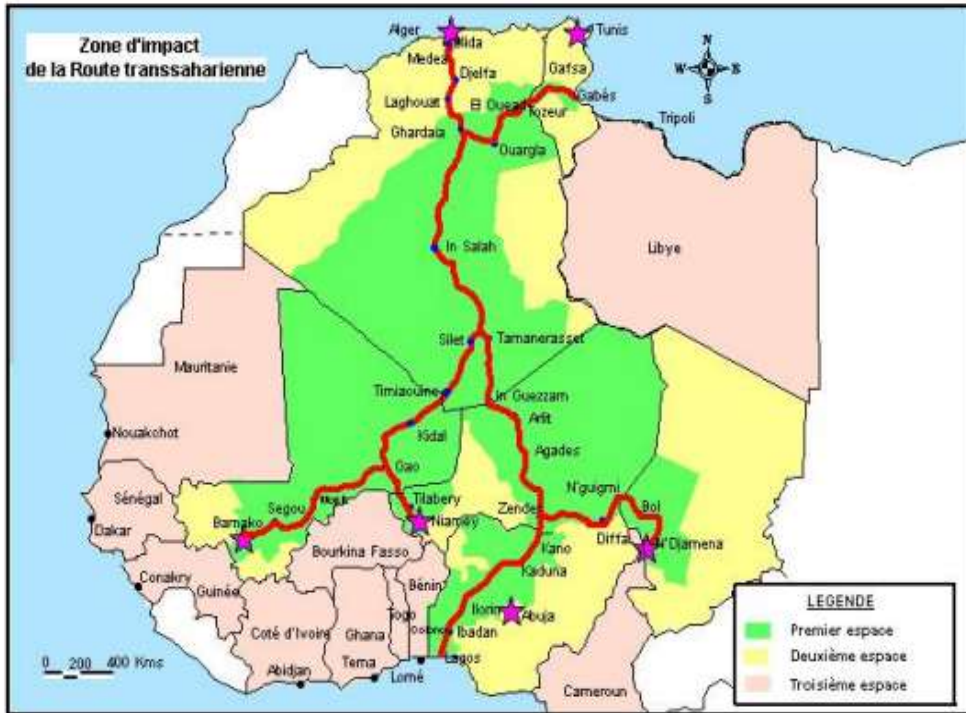
16 منطقة معبورة خمسة مناطق بالجزائر ومثلها بالنيجر وستة مناطق بمالي وهو ما يعطي انتعاشا للتجارة في هذه المناطق، وهي عبارة عن مدن بلغ عددها 39 مدينة حضرية يتم عبورها عبر الطريق العابر للصحراء، وهو عدد كبير



من المدن ما يؤكد أهمية الطريق خاصة وأن هذه المدن مأهولة بالسكان الذي يقدر سب الجدول ب 13.6 مليون نسمة، أما مسافة الطريق فهي مقدرة بحوالي 5,828 مليون كيلومتر، وهو رقم كبير جدا خاصة مع صعوبة المنطقة. -عدد سكان الذين يستفيدون مباشرة يقدر عددهم ب 13.6 مليون نسمة ويقيى المستفيدون بطريقة غير مباشرة هم كل سكان هذه الدول بعد استكمالها.

يعتبر هذا المشروع إحياء وإعادة الاعتبار للطرق القديمة التي كانت تستعمل في العصور الوسطى بين أعماق إفريقيا وشمال إفريقيا بالربط جنوب الصحراء الكبرى بالبحر الأبيض المتوسط وبالتالي أوروبا فالطريق بالنسبة لهم الممون بالسلع والخدمات التي يرغبون فيها، وعليه تكون دعوات متكررة من سلطات هذه الدول بعقد منتديات أفريقية وتشاورات ودورات متعددة للوقوف على التحديات لإعادة بعث الروح والإرادة السياسية والاقتصادية خاصة مع عدم وجود استقرار سياسي دائم في هذه البلدان.

الشكل رقم 02: العرض التخطيطي لمنطقة التأثير



المصدر: دراسة لتحديد إمكانية التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابرة للصحراء، تقرير

الأمانة العامة للجنة الربط للطريق العابرة للصحراء، المكتب الهندسي المشترك، الجزائر، 2009، ص 5

توضح الصورة في الشكل أعلاه مخطط الطريق العابرة للصحراء، والذي يمثل شريان قوي ومهم في حركة السلع والبضائع ويبلغ طوله 9022 كلم، حيث يمر بوسط الجزائر وهو ما كل ولايات الجزائر تقريبا تستفيد من نشاط هذا الطريق في التبادل التجاري ولقد تم تعبيد 5/4 منه وبقي ريعه عبارة عن طرق معلمة فقط، ويزداد الامر أهمية لو أنشأت مجموعة من الموانئ الجافة على طول الطريق العابرة للصحراء بالشكل الذي يساهم في تلبية مختلف الحاجيات لسكان هذه



المناطق، بالإضافة الى زيادة التكتل الاقتصادي لهذه البلدان، ومن أهم الخدمات التي سيوفرها هذا الطريق هو تقليل من مدة النقل عبر الموانئ الجزائرية مقارنة بموانئ خليج غينيا إلى موانئ أوروبا خاصة الجنوبية منها وبالتالي انخفاض في تكاليفها بحوالي من 2 إلى 3 مرات أما الوقت فهو أقل بكثير من 3 إلى 8 أيام إلى أوروبا مقارنة ب 15 يوم عبر خليج غينيا (للصحراء،، 2009).

II.4. أثر الطريق العابر للصحراء على تجارة المقايضة بين الجزائر مع دولتي النيجر ومالي

تسعى السلطات الجزائرية لتوسيع التبادل التجاري مع دول الساحل الافريقي خاصة دولتي مالي والنيجر، بنظام المقايضة التي بين ولايات الجنوب الحدودية وهذه الدول لكن عرف هذا النشاط تحديات كبيرة خاصة بسبب صعوبة الطرق، لذلك تم العمل منذ مدة على استحداث منشأة بينية إفريقية وهي الطريق العابر للصحراء كأساس الاندماج الإقليمي وبالتالي سيكون له أثر كبير على نشاط تجارة المقايضة بلا شك، (بشير، 2004) فرغم أهمية تجارة المقايضة في زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء إلا أن حجمها لا يتعدى 5 ملايين دولار سنوياً (طرويبا، 2022)

1. صادرات وواردات الجزائر مع دولتي مالي والنيجر الوحدة (ألف دولار) هناك قيمة للصادرات وأخرى للواردات تحدد من السلع التي تعبر الحدود بأسعار إدارية تحدد لجان مختصة (لجنة الربط للطريق العابر للصحراء الامانة العامة، 2019، الصفحات 31-32)

الجدول رقم 02: صادرات وواردات الجزائر مع دولتي مالي والنيجر

2019	2018		
2094	2476	الصادرات	النيجر
1329	1983	الواردات	
115	199	الصادرات	مالي
318	55	الواردات	

المصدر: دراسة لتحديد إمكانية التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، تقرير

الأمانة العامة للجنة الربط للطريق العابر للصحراء، المكتب الهندسي المشترك، الجزائر.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن لجنة الربط للطريق العابر للقرات عن قيمة الواردات من النيجر في إطار المقايضة لسنة 2018 هي 1,983 وفي 2019 قدرت 1,329 مليون دولار بينما تزيد قيمة الصادرات إلى النيجر في السنتين بنسبة معتبرة قليلا مقارنة بالواردات رغم أن شرط التوازن بين الصادرات والواردات ضروري في تجارة المقايضة اما دولة مالي فتناقص التبادل التجاري معها في هذه السنوات بسبب الأوضاع الأمنية وغلق جزئي للحدود حيث بلغت الواردات من مالي دائما في إطار تجارة المقايضة 55 ألف دولار في 2018 و 318 ألف دولار سنة 2019 اما الصادرات نحو دولة مالي بلغت 199 ألف دولار سنة 2018 و 115 ألف دولار سنة 2019، وهو ما يفسر عدم توازن المقايضة بأسعار السوق الحقيقية وأن الأسعار المعتمدة هي أسعار إدارية فقط.

2. حجم المبادلات التجارية في إطار تجارة المقايضة



شهد حجم المبادلات التجارية في إطار تجارة المقيضة اتجاه تصاعدي واضح حتى شهر نوفمبر 2020 حيث تخطت قيمة 336 مليون دينار جزائري من الصادرات (السلع والبضائع) نحو إفريقيا مقابل 171 مليون دينار جزائري خلال السنة 2021، والسبب يعود إلى تداعيات أعراض مرض كورونا (التنمية الريفية، 2021).

أما حجم الواردات فقد وصلت قيمتها إلى غاية نوفمبر 2020 298 مليون دينار جزائري مقابل 115 مليون دينار جزائري من المواد المستوردة، وتمثلت المواد المصدرة نحو إفريقيا في التمر الجاف والصابون في حين شملت الواردات كلا من الشاي والزنجبيل ومواد تغذية الانعام، وهو ما يدل على أهمية الطريق العابر للصحراء في تنشيط تجارة لمقايضة بين الجزائر ودول الجوار والمتمثلة في دولتي مالي والنيجر هذا مع وجود بعض المعوقات والمتمثلة في تشعب الإجراءات الخاصة بتجارة المقيضة والتشريعات القانونية والتي يجب ان تعدل بما يناسب المتعاملين الاقتصاديين في تسهيل وتنمية التبادل التجاري.

الخاتمة:

بناء على ما تقدم تعد تجارة المقيضة في الجزائر أكثر نشاطا في المنطقة الحدودية الجنوبية المعزولة والغرض منها تمويل سكان هذه المنطقة ببعض المواد الضرورية وتشجيع الحركة التجارية التي من شأنها دفع عجلة النمو إلى الامام بالإضافة إلى تقوية الروابط الاجتماعية والتعاون الاقتصادي بين بلدنا ودول الساحل (مالي والنيجر)

ان الطريق العابر للصحراء له أهمية كبيرة وبالغة في تحرير وزيادة التبادلات التجارية بين البلدان الأعضاء وهو ما يعطي دفعا قويا لإنعاش وتنمية تجارة المقيضة بين الدول التي تملك حدود مشتركة الشيء الذي يعزز تمويل السكان وخاصة الولايات الحدودية بالحاجيات اللازمة ويسمح بتحقيق التنمية المستدامة المنشودة لهذه المناطق الحدودية لكن رغم ما يوفره الطريق من ميزات تجارية لهذه البلدان الا انه يحتاج إلى اهتمام أكبر بالشكل الذي يجعل التنقل سهلا مع ضرورة تخفيف الإجراءات الخاصة بتجارة المقيضة وخاصة التدابير التي من شأنها تحفيز المتعاملين في تجارة المقيضة في مواصلة نشاطاتهم ، ومن خلال دراستنا لهذا البحث توصلنا إلى جملة من النتائج التي يمكننا أن نجملها فيما يلي:

- تجارة المقيضة نوع من التجارة الخارجية لكن بصورة استثنائية بدون نقود لا تمس جميع ولايات الجزائر بل تمس عشر ولايات بعد ترقية ولايات منتدبة إلى ولايات سنة 2021؛
- رغم الخطوات المهمة التي عرفتتها الأجهزة المسؤولة عن تجارة المقيضة والتي تتمثل في مصالح الجمارك ومصالح التجارة في مجال الرقمنة وعصرنة الخدمات، والتي تتماشى مع رقمنة الاقتصاد وتسهيل الخدمات ؛
- الموانئ الجافة في المناطق الحدودية التي تمارس فيها المقيضة ضروري للدعم اللوجستيكي لهذا النشاط؛
- الطريق العابر للصحراء ضرورة أساسية لترقية النشاطات الاقتصادية فهو يساهم في التقليل من مدة النقل عبر الموانئ الجزائرية مقارنة بموانئ خليج غينيا إلى موانئ أوروبا خاصة الجنوبية منها وبالتالي انخفاض في تكاليفها النقل.



- أما الاقتراحات التي يمكن تقديمها فهي كما يلي:
- ضرورة تقديم التسهيلات المادية والمعنوية للمتعاملين الاقتصاديين وتشجيعهم لتطوير نشاطاتهم وخاصة ما تعلق منها بالمقايضة وتجارة الحدود؛
- ضرورة وضع فرقة مشتركة دائمة تضم ممثلين من جميع المصالح المعنية للإشراف على العملية بصورة جيدة؛
- أهمية المساهمة في توجيه وتكوين المتعاملين الاقتصاديين وارشادها لكافة الإجراءات المتعلقة بالمقايضة.

آفاق البحث:

- خط السكة الحديدية العابر للصحراء ودوره في تنمية التبادل التجاري الافريقي؛
- دور الموانئ الجافة بالحدود الجزائرية في بعث التجارة البينية بين الجزائر ودول العمق الافريقي؛
- دراسة مقارنة بين نجاعة الطريق العابر للصحراء وخط السكة الحديدية في تنمية التبادل التجاري الافريقي.

قائمة المراجع

- التنمية الريفية، ١، ١. (2021). لقاء وطني حول المقايضة و المبادلات التجارية للمنتجات الفلاحية مع دول الساحل. الجزائر العاصمة: وزارة الفلاحة و التنمية الريفية على الموقع. <https://madr.gov.dz>
- الجمارك، د. م. م. (2023). مقابلة قصد معرفة دور الجمارك في نشاط تجارة المقايضة. أدرار: مفتشية الجمارك لولاية أدرار.
- المشترك، ١، ١. (1999). القرار المحدد لكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر والمالي. الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- المنهل، ح. م. (2015). دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين أثيوبيا وولاية النيل. عمادة البحث العلمي السودان: مجلة العلوم الاقتصادية.
- آمنة، ب. (2020). تفعيل لوجستيات الموانئ الجافة نظام النقل من الباب إلى الباب). ج. ي. المدية (Éd.), مجلة الدراسات القانونية، الجزء 7 العدد 58، 1
- بشير، غ. (2004). الطريق العابر للصحراء 10: كلم تربط أقصى نقطة في غرب إفريقيا بأسواق أوروبا. مجلة الشرق الأوسط. 11،
- بولاية أدرار، د. م. م. (2023). مقابلة لمعرفة إجراءات تجارة المقايضة. أدرار: مقابلة شخصية.
- جوان، ١، ١. (2011). القانون المتعلق بالموانئ الجافة. الجزائر: العدد 33 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- حرم محمد بدوي، ع. ١. (2015). أثر تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية بولاية النيل الأزرق في الفترة من 2012-2002 مجلة العلوم الاقتصادية. 1602،



- خلاف، ف. (2022). المستحدث في تجارة المقيضة على ضوء احكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 يوليو 2020. المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، السادس(الاول. 840-869),
- دراسة لتحديد امكانيات التبادل بين البلدان الاعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء. (2009).
- سامية، ي. ع. (2019). تطوير تجارة الحدود كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي، الاجتماعي، والأمني وتنمية المناطق الحدودية). ج. م. أهراس (Éd.), مجلة القانون والاقتصاد.
- طرويبا، ن. (2022). جوان. (الطريق العابر للصحراء ودوره في تفعيل المقيضة التجارية الحدودية بين الجزائر والدول الافريقية. مجلة التكامل الاقتصادي. 243-260, (02)10,
- للصحراء، ا. ا. (2009). دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء. الجزائر العاصمة: المكتب الهندسي المشترك، الجزائر.
- مشترك، ا. ا. (1997). المحدد للكيفيات الخاصة بممارسة تجارة المقيضة الحدودية. الجزائر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- مشترك، ا. ا. (2022). القرار الوزاري المحدد لشروط وكيفيات ممارسة تجارة المقيضة الحدودية المؤرخ في 15 جانفي 2022. الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- ندير، ب. ب. (2017). المقيضة التجارية كآلية لتفعيل صادرات الدول النامية وكبديل تنموي مستدام لاقتصادياتها - مع الاشارة لتجارب دولية -. مجلة الدراسات في الاقتصاد والتجارة الدولية، المجلد 6(العدد 2), 1201.
- ومالية، (ا. و. (2001). القرار المحدد للكيفيات الخاصة بممارسة تجارة المقيضة الحدودية بين الجزائر ودول الساحل بمناسبة الدورة الأولى لمعرض أميني طاسيلي. الجزائر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- يوسف، م. (2018). سبتمبر. (تجارة المقيضة كاداة لتنمية المناطق الحدودية بالجزائر. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية)الرباع. 22-33